

كويت مارى عيراق  
داد كاى بالآى ئينتيجادى

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

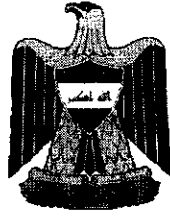
العدد: ١٢٤/اتحادية/إعلام/٢٠١٤

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢١/٤/٢٠١٥ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

- المدعى : محافظ ميسان / إضافة لوظيفته - وكيله المستشار القانوني ( ع . ع . ز ) .  
المدعى عليه : رئيس مجلس محافظة ميسان / إضافة لوظيفته - وكيله الحقوقي ( أ . ه . د ) .

#### الادعاء:

ادعى وكيل محافظ ميسان / إضافة لوظيفته ، بأنه سبق وأن اصدر المدعى عليه (مجلس محافظة ميسان) قراراً بالعدد (٦١) لسنة ٢٠١٤ يقضى بإلزام هيئة الاستثمار في المحافظة باستحصال موافقة وقرار من مجلس المحافظة قبل إصدار إجازة الاستثمار للشركات الوطنية والأجنبية ، وإن هذا القرار جاء مخالفاً لأحكام قانون الاستثمار المرقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والنظام الداخلي رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩ ، الذي خولت بموجبه صلاحية إصدار هذه الإجازات إلى مجلس إدارة الهيئة ، وطلب الحكم بإلغاء القرار أعلاه لمخالفته لأحكام القوانين الاتحادية والدستور وتحميل المدعى عليه/إضافة لوظيفته أتعاب المحاماة والمصاريف. أوجب وكيل المدعى عليه/إضافة لوظيفته على عريضة الدعوى ، بلاحته المؤرخة (٢٠١٤/١٢/٣١) بأن مجلس محافظة ميسان لم يصر على قراره المرقم بالعدد (٦١) لسنة ٢٠١٤ ، وبالتالي فإن إقامة الدعوى مخالف لأحكام الفقرة (٣) من البند (١١) من المادة (٣١) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ ، وأما بخصوص الكتاب المرقم (٦٣٧١) في ٢٣/٩/٢٠١٤ والصادر من لجنة الاستثمار في المجلس أعلاه ، فإنه كتاب توضيح وليس قرار وإصرار ، عليه طلب وكيل المدعى عليه رد الدعوى . وبعد تسجيل الدعوى وفقاً للفقرة (ثالثاً) من المادة (١) من نظام المحكمة الاتحادية العليا



كو٧ ماري عيراق  
داد كاي بالآي ئبنتيجادي

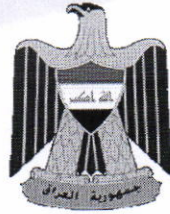
جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢٤/اتحادية/إعلام/٢٠١٤

رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ ، واستكمال الإجراءات المطلوبة وفقاً للفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من النظام المذكور ، تم تعيين يوم (٢١/٤/٢٠١٥) موعداً للمرافعة ، وفيه تشكلت المحكمة فحضر وكيل الطرفين ، وبوشر بالمرافعة الحضورية العنوية كسر وكيل المدعي ما جاء بعريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها ، أجاب وكيل المدعي عليه بأنه يكرر ما جاء بلائحته الجوابية ويطلب رد الدعوى ، كون الكتاب الذي أشار إليه وكيل المدعي في عريضة دعواه ، لا يعبر عن رأي مجلس محافظة ميسان ، وإن صدور كتاب من لجنة الاستثمار في المجلس المنوه وبتوقيع نائب رئيس المجلس ، لا يعبر عن رأي المجلس . وكرر كل من الطرفين أقواله السابقة ، وحيث لم يبق ما يقال أفهم ختام المرافعة والقرار علناً .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا ، وجد بأن وكيل المدعي (إضافة لوظيفته) ، يدعي في عريضة دعواه بأنه سبق وأن اصدر مجلس محافظة ميسان قراراً بالعدد (٦١) لسنة ٢٠١٤ يقضي بإلزام هيئة الاستثمار في المحافظة المذكورة ، باستحصال موافقة وقرار من مجلس المحافظة قبل إصدار إجازة الاستثمار للشركات الوطنية والأجنبية ، وأن القرار المذكور جاء مخالفاً لأحكام قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ، والنظام الداخلي رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩ ، الذي خولت بموجبه صلاحية إصدار هذه الإجازات إلى مجلس إدارة الهيئة ، وطلب الحكم بإلغاء القرار المنوه عنه أعلاه كونه مخالف لأحكام القوانين الاتحادية والدستور . وتجد المحكمة الاتحادية العليا أن من مستلزمات إقامة هذه الدعوى ، وحسب أحكام الفقرة (٣) من البند (أحد عشر) من المادة (٣١) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ (المعدل) هو إصرار المجلس المعني على قراره (المعترض عليه الصادر من المحافظ) أو إذا عدل فيه ، دون إزالة المخالفة التي بينها المحافظ ، فعلى الأخير في هذه الحالة إحالة الموضوع إلى المحكمة الاتحادية العليا للبت في الأمر . وحيث ثبت لهذه المحكمة عدم إصرار مجلس محافظة ميسان على قرار المرقم (٦١) لسنة ٢٠١٤ والمطعون فيه من المحافظ وهذا ما أكده وكيل المدعي عليه في لائحته الجوابية المقدمة بتاريخ (٣١/١٢/٢٠١٤) وأمام هذه المحكمة بتاريخ (٢١/٤/٢٠١٥) ، فبذلك تكون الدعوى المقامة من محافظ ميسان قد أقيمت قبل آوانها وبدون



كوٲمارى عىراق  
داد كاي بالآى ئبنتىجادى

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٢٤/اتحادية/إعلام/٢٠١٤

سند قانونى مما يستوجب ردها من هذه الجهة ، عليه قررت المحكمة الاتحادية العليا رد الدعوى ،  
وتحميل المدعى/إضافة لوظيفته المصاريف وأتعاب محاماة وكيل المدعى عليه/إضافة لوظيفته  
الموظف الحقوقي ( أ . هـ . د ) ، مبلغاً قدره مائة ألف دينار و صدر القرار باتاً استناداً  
لأحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا  
رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وبالاتفاق وافهم علناً في ٢١/٤/٢٠١٥ .

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد السامى

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محبد

العضو  
أكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندى

العضو  
عبود صالح التميمى

العضو  
مىخائىل شمشون قس كوركىس

العضو  
حسىن عباس أبو الثمن

م. س. الرعاوى